

الاقتصار على أحد الجائزين في إثبات الحكم النحوي

م. د. كاظم ابراهيم عبيس السلطاني

مديرية تربية بابل

Kadhim.ibrahim1966@gmail.com

ملخص البحث :-

إنَّ مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ - فِي كَلَامِهَا - الْاِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ بَعْضِ الشَّيْءِ وَالْمُرَادُ كُلُّهُ، فَيَقُولُونَ (قَعَدَ عَلَى صَدْرٍ رَاحِلَتِهِ وَمَضَى)، وَالْمُرَادُ : عَلَى رَاحِلَتِهِ .

وَيُقَصَّدُ بِالْاِقْتِصَارِ: الْاِكْتِفَاءُ بِالشَّيْءِ وَعَدَمُ تَجَاوُزُهُ، وَمِنْهُ اِقْتِصَارُ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ مِنْ بَابِ (أَعْطَى) وَ (كَسَا) عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ إِذَا كَانَتِ الْفَائِدَةُ مُتَحَقِّقَةً بِهِ وَخُدَّهَ وَالْكَلَامُ مُفِيدًا وَتَامًا، فَلَاكَ أَنْ تَقُولَ : (أَعْطَيْتُ زَيْدًا) وَ (كَسَوْتُ عَمْرًا) مِنْ غَيْرِ أَنْ تَذَكَرَ مَا أُعْطِيَتهُ أَوْ كَسَوْتَهُ لِتَحَقِّقِ الْفَائِدَةَ .

ولما كانت بعض التراكيب اللغوية تحتل في إثبات أحكامها النحوية وجهين جائزين وجب الاقتصار على أحدهما إذا اقترن أحد الوجهين بعلة مانعة من إرادته، كخوف اللبس أو عدم التنظير أو توهم المخاطب نقض مضمون الجملة إلى غير ذلك ويتم الاقتصار على أحد الجائزين بتعليق القول بما يحتاج إليه من القاعدة النحوية وما قد تستوجبه من معنى دون غيره مما يستغنى عنه .

والذي دعا إلى اختيار هذا البحث هو إمالة اللثام عن طريقة من طرق إثبات الحكم النحوي - الاقتصار - التي يتم فيها حذف أحد الوجهين الجائزين بلا تقدير لعل مانعة من إرادته .

وتوصل الباحث إلى نتائج أبرزها أنه يجب الاقتصار على أحد الوجهين الجائزين إذا ولد ذكر الآخر لئلا يبين المذكر والمؤنث أو بين المفرد والمثنى والجمع، أو استلزم ذكره عدم التنظير في العربية .

وقد اقتضت مادة البحث أن أقسمه على أربعة مسائل هي :

المسألة الأولى : الاقتصار على أضعف الجائزين .

المسألة الثانية : الاقتصار على أحد الجائزين خوف اللبس .

المسألة الثالثة : الاقتصار على أحد الجائزين مراعاة للتنظير .

المسألة الرابعة : الاقتصار على أحد الجائزين بالحمل على المعنى .

الكلمات المفتاحية :- الاقتصار، الجائزين، اللبس، الترقيم، وجب

Abstract

The traditions of Arabs in their speech, they restricted on mentioning part of the speech and it is intended all, so they say: (he sat in the front of his convoy and left) it is intended on his convoy.

The restriction means the sufficiency of a thing and not exceed it. Restriction of transitive verbs of two objects on one object .eg (gave, wore) .if the benefit was achieved by mentioning it alone and the speech was meaningful and complete, you would say (I gave Zaid) and (I wore Amr) without specifying what you had given or worn to achieve the benefit.

Although some linguistic structures may carry two correct meaning to approve their grammatical rules, the restriction is a must . Mentioning one of them only if one meaning is collocated with a reason, to avoid ambiguity or it is not necessary to mention the two meanings because there is no other word with the same meaning. If the speaker mistakes when he mentions an antonym of the sentence meaning ,he will restrict on the more emphasized one and so on.

It clarified that restriction on one meaning achieved by leaving out what the speaker needs of meaning and keeping the necessary one.

The fear of confusion or lack of peer meaning or the suspect of the addressee of the opposite of the sentence content and so on. It is divided on one of the permissible to comment on what he needs from the grammar and what may be required of meaning without other.

Which called for the choice of this research is to reveal a way of proving the grammatical rule – the exclusive way in which one of the two sides is deleted without the discretion.

The researcher came to the results of the most prominent that it should be limited to one of the two permissible sides generate mentioning of the other confusing between male and masculine or between the singular and plural or necessitated not to match in the language.

The article required that I divide it into four sections

The first section to limit the weakest form of the two permissible.

The second section is limited to one of the two permissible, fearing confusion

The third section is exclusive to one of the pilgrims to consider the counterpart

The fourth section is exclusive to one of the permissible to carry the meaning.

Key words: Restriction, permissibility, confusion, mutilation, necessitate.

المقدمة :

الحمدُ لله الذي لا مَقْنُوطَ مِنْ رَحْمَتِهِ ، ولا مَخْلُوءَ مِنْ نِعْمَتِهِ ، ولا مُؤَيَّسَ مِنْ رَوْحِهِ ، ولا مُسْتَكْفَ عَنْ عِبَادَتِهِ والصلاة والسلام على خير خلقه نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين ورضي الله عن أصحابه الغر الميامين .

أما بعدُ : فإنَّ مِنْ سَنَنِ الْعَرَبِ - في كلامها - الاقتصار على ذكر بعض الشيء والمراد كُلُّهُ ، فيقولون : (قَعَدَ على صَدْرٍ راحلته وَمَضَى) ، والمراد : على راحلته . (١)

ويقول قائلهم : (٢)

الوَاطِئِينَ عَلَى صُدُورِ نِعَالِهِمْ
يَمْشُونَ فِي الدَّفْنِيِّ وَالْأُبْرَادِ

فقال : (على صدور نعالهم) كناية عن القوة (٣) واقتصر على ذلك والمراد : على نعالهم (٤) .

و مِنْ مَظَاهِرِ الْاِقْتِصَارِ على ذكر بعض الشيء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ (سورة النور : من الآية : ٣٠) ، فقال : (مِنْ أَبْصَارِهِمْ) لإفادة التبعية (٥) ، والمراد : غَضُّ البصر عن كل ما حرم الله والاقتصار به على ما يحل (٦) .

وقد أجاز النحويون الاقتصار على أحد المفعولين في الأفعال المتعدية إلى مفعولين من باب (أعطى) و (كسا) نحو (أعطيتُ زيداً درهماً) و (كسوتُ عمراً ثوباً) ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ : (أعطيتُ زيداً) و (كسوتُ عمراً) ، فلا تذكر ما أعطيته أو ما كسوته ، ذلك أَنَّ الفائدة متحققة به وحده والكلام تامٌ ومفيدٌ . (٧)

و لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في الأفعال المتعدية من باب (ظنَّ) و (علم) نحو : (ظننتُ زيداً أخاك) و (علمتُ زيداً ذا مال) ، وعلّة ذلك أَنَّ الشكَّ والعلمَ إنّما دُفعا في المفعول الثاني ولا بد مِنْ ذكر المفعول الاول لِيُعْلَمَ مَنْ الذي عَلمَ هذا منه أو شك فيه من أمره (٨) .

فعندما تقول : (ظننتُ زيداً) فَإِنَّكَ لا تَظُنُّ في ذاته ، فإذا قلت : (منطلقاً) دفعت الشك ، فذكرتُ زيداً لِيُعْلَمَ أَنَّكَ إنّما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره (٩)

ويصحُّ الاقتصار على أحد الخبرين إذا تعدد الخبر لفظاً ومعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (سورة البروج: ١٤-١٥) ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ : (هو الغفور) و (هو الودود) ، فيتم المعنى (١٠) .

ولا يصحُّ الاقتصار على أحدهما إذا تعدد الخبر باللفظ من دون المعنى نحو قولك : (هذا حلوةٌ حامضٌ) ، تُريدُ أَنَّهُ جَمَعَ بين الطعمين ، إذ المعنى : هذا مُرٌّ ، وعلّة ذلك أَنَّ الخبرين بمعنى خبر واحد (١١) .

والاقتصار في اللغة : (الاقتصار على الشيء الاكتفاء به) (١٢) ، وقيل : ((الاكتفاء بالشيء وعدم تجاوزه)) (١٣) .

أما في الاصطلاح ففرغ تعريفات عدة :

- الاول : أن يثبت الحكم عند حدوث علة الحكم لا قبله ولا بعده كما في الطلاق (١٤).
- الثاني : الاقتصار هو: ((ترك بعض الشيء نسياً منسياً كأنه لم يكن كترك الفاعل في المجهول)) (١٥).
- الثالث : الاقتصار هو : ((أحد الطرق الأربعة لثبوت الاحكام كثبوتها بالتصرفات الإنشائية بلا تخلل مانع)) (١٦).
- ويتضح من ذلك أن الاقتصار طريقة لإثبات الحكم يكتفى بها عند حدوث علة ما مانعة من إرادة حكم غيره .
- والفرق بين الاقتصار والاختصار أن الاقتصار قليل اللفظ والمعنى ويدل على ذلك أنه مشتق من القصور وهو النقصان , أما الاختصار فهو ما كان قليل اللفظ كثير المعنى (١٧).
- وقيل: الاقتصار حذف بلا دليل أي بلا قرينة , أما الاختصار فلا يكون الحذف فيه إلا بدليل (١٨).
- وزيادة على ذلك أن الاقتصار يستغنى فيه عن أحد الجائزين فلا يكون في الجملة لا حقيقة ولا حكماً , أما الاختصار فلا بد من وجوده في الجملة لكن حذف للعلم به (١٩).
- ولعل سائلاً يسأل إذا كان الاقتصار حذفاً فما الفرق بينه وبين الحذف ؟
- الحذف يتم بإسقاط شيء من الكلام , أما الاقتصار فيتم بتعليق القول بما يحتاج إليه من معنى دون غيره مما يستغنى عنه (٢٠) .
- ولما كانت بعض التراكيب اللغوية تحتل في إثبات أحكامها طريقتين أو وجهين جائزين وجب الاقتصار على أحدهما إذا اقترن الوجه الآخر بعلّة أو مانع من إرادته .
- ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث : (الاقتصار على أحد الجائزين في إثبات الحكم النحوي) .
- وجاء عنوان البحث عاماً – أحد الجائزين – من دون تحديده بأحد الوجهين الجائزين أو نحوه; ذلك أن من الجائزين ما هو وجه أو أمر أو طريقة ومنه ما هو ضعيف أو مؤكد أو غير ذلك لذا وجب إطلاقه ليشمل ذلك كله .
- وأود التنبيه على أن الاقتصار على أحد الجائزين ورد في كتب النحويين بألفاظ مرادفة , (التزام أحد الجائزين) (٢١) , (القطع بأحد الجائزين) (٢٢) , (اعتزام أحد الجائزين) (٢٣) .
- وقد اقتضت مادة البحث أن أقسمه على أربعة مسائل هي :
- المسألة الاولى : الاقتصار على أضعف الجائزين .
- المسألة الثانية : الاقتصار على أحد الجائزين خوف اللبس .
- المسألة الثالثة : الاقتصار على أحد الجائزين مراعاة للنظير .
- المسألة الرابعة : الاقتصار على أحد الجائزين بالحمل على المعنى .

المسألة الاولى : (الاقتصار على أضعف الجائزين)

أجاز النحويون في (قائم) من قولنا : (فيها رجل قائم) وجهين (٢٤).

الاول : رفع (قائم) على أنه صفة للموصوف (رجل) .

الثاني : نصب (قائم) , نقول : (فيها رجل قائم) على أنه حال من صاحب الحال (رجل) .

وعد سيويه (ت ١٨٠ هـ) الرفع هو الوجه (٢٥) ; لأن نعت النكرة أجود من الحال (٢٦) .

ففي حالة النصب نجد أن الحال (قائم) جاء من النكرة (رجل) وهو جائز عند سيويه , وإن كان دون الاتباع في القوة (٢٧) .

ولم يجز النحويون وقوع الحال من النكرة إلا بمسوغ (٢٨) .

وإذا ما قُدم (قائم) فإن الرفع لا يصح فلا تقول : (فيها قائم رجل) , إذ لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف , وعد ذلك قبيحاً ; لأن الصفة وقعت موضع الاسم (٢٩).

أما النصب (فيها قائم رجل) فجائز على قلته (٣٠) , وإنما قُدم الحال (قائم) على صاحب الحال (رجل) ; لأن الرفع ممتنع وقبيح , فحملت الجملة على النصب وإن كان قبيحاً من باب الحمل على أحسن القبيحين (٣١).

وأود التنبيه على أن النحويين قد اختلفوا في صاحب الحال في قولنا : (فيها قائم رجل) ,

فذهب سيويه إلى أن (قائم) حال من المبتدأ (رجل) بحسب ما نقله ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) (٣٢).

وذهب قوم إلى أنه حال من الضمير المستكن في الخبر (فيها) (٣٣) والصحيح ما ذهب إليه

سيويه من وجهين :

الاول : أن الحال خبر في المعنى , فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما (٣٤).

الثاني : إذا عُد الحال من الضمير المستكن في الخبر (فيها) فإن ذلك لا يصح ; لأن تقدير الضمير يتطلب فعلاً يتضمنه , مما يولد مشكلاً ; لأن تقدير فعلٍ بعده مبتدأ يُبطل معنى الابتداء , فيصير المبتدأ فاعلاً وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في الفعل ضمير لتقدم الفعل على الفاعل وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه (٣٥).

يتضح من ذلك أن الرفع (فيها قائم رجل) لم يقو فامتنع لضعفه , فبطل النعت , فوجب الاقتصار على أحد الجائزين (فيها قائم رجل) أي : الاقتصار على الحال ضرورة فصار ما كان جائزاً مرجوحاً (٣٦) , وهو من باب الاقتصار على أضعف الجائزين , قال ابن جني : ((فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم وتجز في النصب فتقول : فيها رجل قائم , فإذا قُدمت أوجبنا أضعف الجائزين)) (٣٧).

ونظير ذلك عند ابن جني الأفعال (أكرمه) و (أشعره) فإن هذه الأفعال تقتصر على أضعف

الجائزين وهو الضم (٣٨).

وُرِدَ ذلك على أنَّه إبعاد في التشبيه , ذلك أنَّ قولنا : (فيها رجلٌ قائماً) جاء على عادة العرب في تقديم صاحب الحال على الحال ولم يكن هناك تقديم أو تأخير يقتضي نقض العادة (٣٩).
أما قولنا : (فيها قائماً رجلٌ) ففيه نقض للعادة ; ذلك أنَّ الحال تَقَدَّمَ على صاحب الحال ونُصِبَ الحال واقتصر عليه لما لم يجز الرفع ولم يَقَوْ فَجَعَلَتْ أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً (٤٠).

والمتأمل في الأفعال (أكرمُهُ) و (أشعرُهُ) يجد أنَّها لم يحدث فيها تقديم شيء عن موضعه أو تأخيرهُ يقتضي نقض العادة (٤١).

وإذا كانت هذه الأفعال - أكرمُهُ , أشعرُهُ - يجوز فيها الضم كما أشرنا أنفاً ويجوز فيها الفتح بحسب ما ورد عن الكسائي (ت ١٨٩ هـ) مِنْ أَنَّهُ استثنى ما فيه أحد حروف الحلق أن يقال (أَفْعَلُهُ) بفتح العين (٤٢) , فلم يقتصر فيها على أحد الجائزين وهو الضم ؟

و للإجابة عن ذلك نقول: إنَّ العرب تأتي بعين المضارع من (فَعَلْتُهُ - أَفْعَلُهُ) إذا كانت من (فاعلي) مضمومة البتة , نحو (كارمني , فكَرَّمْتُهُ , أكرمُهُ) و (كاتَرَنِي , فكَتَرْتُهُ , اكْتَرَهُ) والعلَّة في اقتصار هذه الأفعال على أحد الجائزين وهو الضمُّ إنما كان للمغالبة والمغالبة مختصة بـ (فَعَلَ يَفْعُلُ) (٤٣).

وبعضُ ذلك ما حُكي عن أبي زيد : شاعَرْتُهُ - أشعرُهُ بالضم ولا يلزم فيها الفتح أي : غلبته في الشعر , وفاخرْتُهُ - أفخرُهُ , أي : غلبته في الفخر (٤٤).

ويقصد بالمغالبة : أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر نحو : (كارمني , فكَرَّمْتُهُ , أكرمُهُ , أي : غلبته في الكرم) (٤٥).

المسألة الثانية : (الاقتصار على أحد الجائزين خوف اللبس)

أولاً : الاقتصار على أحد الجائزين خوف اللبس بين المذكر والمؤنث .

يشترط في ترخيم المنادى أن يكون علماً - لمذكر او مؤنث - زائداً على ثلاثة أحرف , أو أن يكون اسماً مختوماً بتاء التأنيث سواء أعلماً كان أم غير علم , نقول في ترخيم : (جَعْفَرُ) : يا جَعْفُ , يا جَعْفُ , وفي ترخيم (عائشةُ) : (يا عائشُ) و (يا عائشُ) (٤٦).

ويجوز في ضبط المنادى المرخم لغتان : (٤٧)

الاولى : لغة مَنْ ينتظر الحرف , وفيها يبقى الحرف الذي قبل الحرف المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف نحو قولنا في ترخيم (يا حارِثُ) : (يا حارِ) .

الثانية : لغة مَنْ لا ينتظر الحرف , وفيها يُحرك الحرف الذي قبل الحرف المحذوف بالحركة التي يقتضيها العامل يُعد كأنه آخر الكلمة نحو قولنا في ترخيم (فاطمةُ) : (يا فاطمُ) .

ويجوز ضبط المنادى المرخم على هاتين اللغتين إذا لم يولد ذلك لبساً , فإنَّ ولد لبساً جاز الاقتصار على إحدهما دفعاً لذلك اللبس .

فعند ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث نحو : (مُسَلَّمَةٌ) - علم لمذكر - جاز فيه على لغة مَنْ ينتظر الحرف (يا مُسَلَّم) بالفتح , و (يا مُسَلَّم) بالضم على لغة مَنْ لا ينتظر الحرف (٤٨) فإن كانت التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وجب الاقتصار على أحد الجائزين وهو لغة مَنْ ينتظر الحرف (٤٩) , والعلّة في ذلك أنّ ترخيم (مُسَلَّمَةٌ) على لغة مَنْ لا ينتظر الحرف (يا مُسَلَّم) وضم الحرف الذي قبل الحرف المحذوف يولد لبساً بين نداء ما كان علماً غير مختوم بالتاء وما كان علماً مختوماً بالتاء .

ولدفع ذلك اللبس وجب الاقتصار على لغة مَنْ ينتظر الحرف فنقول في الترخيم (مُسَلَّمَةٌ) : (يا مُسَلَّم) , فوجود الفتحة على الحرف الذي قبل الحرف المحذوف يكون دليلاً على أنّ هناك ترخيماً للعلم المؤنث المختوم بالتاء (٥٠).

ونظير ذلك ترخيم (غَالِيَةٌ) - علم لمؤنث - فعند ترخيمها على لغة من لا ينتظر الحرف فنقول : (يا عليّ) بالضم , وهذا يولد لبساً بين نداء العلم المذكر (يا عليّ) والعلم المؤنث (غَالِيَةٌ) .

ولدفع ذلك اللبس وجب الاقتصار في ترخيمها على لغة مَنْ ينتظر الحرف فنقول : (يا عليّ) , فتكون الفتحة على الحرف الذي قبل الحرف المحذوف دليلاً على أنّ المنادى المرخم مختوم بالتاء وقد حُذِفَ آخره (٥١).

ومنه ترخيم الصفات نحو (ذَاهِبَةٌ) و (عَادِلَةٌ) فَإِنَّهُ إِذَا سُمِيَ بِهَا الْمَذْكَرُ جَازَ تَرْخِيمُهَا عَلَى اللَّغَتَيْنِ فنقول : (يا عادِل) و (يا ذاهِب) على لغة مَنْ لا ينتظر الحرف , ونقول : (يا عادِل) و (يا ذاهِب) على لغة من ينتظر الحرف . (٥٢).

وإذا سُمِيَ بِهَا الْمَوْئِثُ وَجِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ فنقول : (يا عادِل) و (يا ذاهِب) ذلك أنّ ترخيمها على لغة من لا ينتظر الحرف يولد لبساً بين المذكر والمؤنث (يا ذاهِب) و (يا عادِل) (٥٣).

ثانياً : الاقتصار على أحد الجائزين خوف اللبس بالمفرد .

يُشْتَرَطُ فِي تَرْخِيمِ الْمُنَادَى الْمُتَشَى وَالْجَمْعِ الصَّحِيحِ حَذْفُ الزِّيَادَةِ مِنْ آخِرِهِمَا فَضْلاً عَنْ وَجُوبِ الْاِقْتِصَارِ فِي تَرْخِيمِهِمَا عَلَى لُغَةِ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ (٥٤).

فنقول في ترخيم نحو : (يا مُحَمَّادَانِ : يا مُحَمَّد) وفي ترخيم (يا مُحَمَّيْنِ : يا مُحَمَّد) (٥٥).

والعلّة في ذلك أنّها إذا رُخِمَتْ عَلَى لُغَةِ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ نَقُولُ : (يا مُحَمَّد) , فيولد ضم الحرف الذي قبل المحذوف لبساً بين نداء المتشّى أو الجمع والعلم المفرد (٥٦).

ولرفع ذلك اللبس وجب الاقتصار على أحد الجائزين - لغة مَنْ ينتظر الحرف - إذ إنّ فتح الحرف في ترخيم المتشّى وكسره في الجمع دليل على أنّ المحذوف هو أحرف الزيادة فيهما (٥٧).

وما يغضد ذلك أنّه لا يجوز ترخيم المنادى الجمع المرفوع (يا مُحَمَّدُون) مطلقاً , ذلك أنّ حذف الواو والنون يلبس نداء الجمع بندااء العلم المفرد (٥٨).

ثالثاً :الاقتصار على أحد الجائزين خوف اللبس بين حركة البناء وحركة الهجاء .

عند ترخيم المنادى (يا قُنْفُذُ) نداء ترخيم , يجوز فيه على لغة من لا ينتظر الحرف (يا قُنْفُ) وعلى لغة من ينتظر الحرف (يا قُنْفُ) بضَم الحرف الذي قبل الحرف المحذوف أيضاً (٥٩).
وبَيِّن أنَّ ضم الحرف (الفاء) على لغة مَنْ ينتظر الحرف ولد لبساً بين حركة البناء وحركة الهجاء , أهي حركة الهجاء في أصل الكلمة أم حركة البناء ؟ (٦٠)

ولما كان ترخيم الكلمة على لغة من ينتظر الحرف يولد لبساً وجب الاقتصار على لغة مَنْ لا ينتظر الحرف فنقول : (يا قُنْفُ) ذلك أَنَّ الحركة في آخره هي حركة البناء وجوباً التي يقتضيها العامل كأنها في آخر الكلمة (٦٠).

المسألة الثالثة : (الاقتصار على أحد الجائزين مراعاة للنظير)

أجاز النحويون في ترخيم (مُصْطَفَوْنَ) و (مُصْطَفَيْنِ) - علمين - حذف الواو والياء مع الحرف الاخير فنقول في (يا مُصْطَفَوْنَ) : (يا مصطف) وفي (يا مصطفَيْنِ) : (يا مُصْطَفَ) ; ذلك أَنَّ أصلهما : (مُصْطَفَيَوْنَ) بضم الياء , و (مُصْطَفَيْنِ) بكسر الياء , ثم قلبت الياء فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء ساكنين (٦٢).

والذي سوغ الحذف عند الترخيم هو مجانسة المحذوف للحركة وهي الضمة في (مُصْطَفَيَوْنَ) والكسرة في (مُصْطَفَيْنِ) ; ذلك أَنَّ الحرف يحذف إذا كانت قبله حركة من جنسه لفظاً وتقديراً (٦٣).
وعند ترخيم (فِرْعَوْنَ) و (غُرْنِيق) , نقول : (يا فِرْعَو) و (يا غُرْنِيق) بحذف الحرف الأخير منهما فقط, والعلة في عدم حذف الواو والياء فيهما هو عدم مجانسة الحركة لهما (٦٤).

وأجاز الفراء (ت ٢٠٧ هـ) والجرمي (ت ٢٢٥ هـ) حذف حرفي اللين فيهما و أَنَّ لم تكن هناك مجانسة بين الحرف المحذوف والحركة فنقول في ترخيم (يا فرعون) : (يا فرع) وفي (يا غُرْنِيق) : (يا غُرْن) وحجتهم أَنَّ الاسم المتمكن باقٍ بعد الحذف على ثلاث أحرف (٦٥) .
أما (نَمُودَ) فأجازوا في ترخيمها أمرين : (٦٦)

الاول : أجازوا على لغة من ينتظر الحرف حذف الحرف الاخير فقط وبقاء الواو على حالها فنقول:(يا ثَمُو) .

الثاني : أجاز الفراء حذف الواو مع الحرف الأخير فنقول : (يائِثُ) , على لغة مَنْ يجعله اسماً برأسه .

وقد أوجب النحويون الاقتصار على لغة مَنْ لا ينتظر الحرف بحذف الواو مع الحرف الأخير, والعلة في الاقتصار على أحد الجائزين هنا هو أَنَّ بقاء الواو يستلزم عدم النظير ; إذ ليس في العربية اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة (٦٧).

ورد ذلك لانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وهو خلاف القياس (٦٨) .

وذهب مَنْ أجاز حذف الحرف الاخير وبقاء الواو على حالها (يا ثُمُو) إلى أنَّ الواو هنا في حكم الحشو فلا يلزم مخالفة النظير (٦٩).

وأحسب أنَّ الاختصار على أحد الجائزين وهو حذف الحرف الأخير مع الواو مراعاة للنظير له ما يؤيده ؛ ذلك أنَّ النحويين أجازوا في ترخيم (يا ثُمُود) : (يا ثُمي) بإبدال الضمة كسرة والواو ياء ، وعلّة ذلك عندهم لئلا يلزم منه عدم النظير (٧٠). ولو أنَّ بقاء الضمة والواو لا يحدث مُشكلاً لما أجازوا الابدال .

أما نحو : (قِمَطَرُ) - علماً - بفتح الطاء فيرخم على لغة مَنْ ينتظر الحرف بحذف حرف الراء نقول : (يا قِمَطُ) ، وعلى لغة مَنْ لا ينتظر الحرف نقول : (يا قِمَطُ) (٧١).

وإذا سُكنَت الطاء (قِمَطَرُ) فإنه يرخم عند البصريين بحذف الراء فنقول : (يا قِمَطُ) ، أما الكوفيون ومنهم الفراء فإنهم يقتصرون في ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن على حذف الحرف الاخير والحرف الساكن قبله فنقول : (يا قِمَ) ؛ لأنه إذا قيل : (يا قِمَطُ) يسكون الطاء لزم من ذلك عدم النظير ، إذ ليس في الاسماء ما اخره حرف صحيح ساكن إلى ما أشبه الحرف (من) و (لم) (٧٢).

المسألة الرابعة : (الاختصار على أحد الجائزين بالحمل على المعنى)

الاصل في العدد (تسعة) أنَّ يُخالف معدوده في التذكير والتأنيث نحو : (قرأت تسعة كتبٍ) و(عندي تسع مجلاتٍ). (٧٣)

ومما جاء على خلاف الاصل قول الشاعر : (٧٤)

وقائع في مَضِرٍ تِسْعَةٌ وفي وائلٍ كانتِ العاشرة

فقال : (تِسْعَةٌ) وكان الوجه أنَّ يقول : (تسعٌ) مراعاة لقواعد العربية التي تقتضي أنَّ يُخالف

العدد (تسعة) معدوده المؤنث (وقائعُ) (٧٥) .

ولايضاح ذلك نقول : إنَّ العدد (تِسْعَةٌ) في هذا البيت يتنازعه أصلان : (٧٦)

الاول : أصل العدد مع معدوده .

الثاني : النعت مع منعوته .

وبناءً على الاصل الاول فإنَّ العدد (تسعة) جاء مؤنثاً حملاً على أحد المعنيين الجائزين لمعدوده (وقائعُ) ؛ ذلك أنَّ العرب تُطلق على حروبها لفظ (الوقائعُ) ، والوقعة أنثى ، وتأتي بمعنى: المشاهد او الليالي ، وتطلق ويراد بها التذكير بمعنى : الأيام. (٧٧)

فاذا حُمِل تأنيث العدد (تسعة) على المعنى الاول أي أنَّ الوقائع بمعنى (الليالي) فإنَّ القاعدة لا تصحُّ، لأنَّ العدد يخالف المعدود ، والاصل أنَّ نقول : (وقائعُ في مضر تسعٌ) .

و إذا حُمِل تأنيث العدد (تِسْعَةٌ) على المعنى الثاني أي : أنَّ الوقائع بمعنى : الأيام ، فالعدد يُخالف المعدود ، فنقول : (وقائعُ في مضر تِسْعَةٌ) وهو ما جاء في البيت الشعري .

وهذا يعني أنَّ الشاعر اقتصر في كلامه على تأنيث العدد (تسعة) ولم يقل (تسع) ؛ لأنَّه حمل معنى الوقائع على الأيام وهذا من باب الاقتصار على أحد الجائزين بالحمل على المعنى.(٧٨).

وقيل : بناءً على الاصل الثاني أنَّ العدد تسعة إنما أُثِّت ؛ لأنَّ المعدود إذا تقدم على العدد أعرب صفة للمعدود ، ولما كان المعدود مؤنثاً جاء العدد مؤنثاً ؛ لأن الصفة تتبع الموصوف في التأنيث (٧٩).

وهذا القول فيه نظر ذلك أنَّ العرب تُطلقُ على حروبها لفظ (الوقائع) فإذا دارت الحروب ليلاً أطلق عليها (الليالي) وصرح بذكرها في كلامهم (٨٠) قال لبيد (٨١) .

ليلة العُرقوبِ حتَّى غامَرَتْ جَعْفَرٌ يُدعى ورَهْطِ ابنِ شَكلِ

إما إذا دارت الحروب نهاراً فإنَّ العرب تُطلق عليها الأيام ولا تصرح بذلك في كلامها (٨٢).

وفي هذا دليلٌ على أنَّ الشاعر أراد بالوقائع الأيام ولو أراد بها الليالي لصرح بذكرها .

إذن اقتصر الشاعر على تأنيث العدد (تسعة) بالحمل على أحد المعنيين الجائزين له وهو (الأيام) .

ونظير ذلك قول الشاعر: (٨٣)

فكان مَجْنِبِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانٍ ومُعَصِرُ

فقال : (ثلاثُ شُخُوصٍ) ، والوجه أن يقول : (ثلاثة شُخُوصٍ) ؛ ذلك أنَّ القاعدة تقتضي أن يخالف العدد المعدود المذكور . (٨٤).

والذي يُسأل عنه لِمَ جاء العدد (ثلاث) على خلاف الأصل الذي تقتضيه القاعدة النحوية ؟

الشاعرُ قال ذلك - ثلاثُ شُخُوصٍ - حملاً على أحد المعنيين الجائزين للفظ (شُخُوصٍ) ، ذلك أنَّها تحتل التذكير بمعنى (الرجال) وتحتل التأنيث بمعنى (نساء) (٨٥) .

وقد اقتصر الشاعر على معنى (النساء) بحمل المعنى على أحد الوجهين الجائزين له ، ذلك أنَّ الشاعر لحظ المعنى فقصره على النساء بدليل القرينتين اللفظيتين (كاعبان) و (مُعَصِر) وهما من صفات النساء (٨٦).

الخاتمة :

بعد أن يسر الله تعالى لنا إتمام هذا البحث يمكن لنا أن نوجز أهم نتائجه بما يأتي :

١. يقصد بالاقتصار : الاكتفاء بذكر الشيء وعدم تجاوزه.
٢. يقتصر على أحد الجائزين إذا أمتنع أحدهما لضعفه ، فيقتصر على الثاني وإن كان أضعف منه وهو من باب الاقتصار على أضعف الجائزين .
٣. يقتصر على أحد الجائزين في إثبات الحكم النحوي إذا استلزم ذكر أحدهما عدم النظر في العربية

٤. يقتصر على أحد الجائزين اذا ولد ذكر أحدهما اللبس بين المذكّر والمؤنث أو بين المفرد والمثنى والجمع .

٥. يقتصر على احد الجائزين بالحمل على المعنى إذا اقترن احدهما بقرينة مانعة من إرادة الآخر .
هوامش البحث .

١- يُنظر : صاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ابن فارس : ١٩٣ .
٢- ديوان الاعشى : ٥٢ , ويروى البيت : (يمشون في الدَّفْنِي) يُنظر : تهذيب اللغة للأزهري مادة (دفن) : ٨٨/١٢ , ويروى : (يمشون في الدَّفْيَة) يُنظر : التلخيص في معرفة اسماء الاشياء لأبي هلال العسكري : ١ / ١٦٤ , والدَّفْنِي : ضرب من الثياب أو الثياب المخططة يُنظر : لسان العرب ابن منظور مادة (دمن) : ١٣ / ١٥٦ .

٣- يُنظر : لسان العرب مادة (صبب) : ١ / ٥١٥ .

٤- يُنظر : صاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : ١٩٣ .

٥- تحتمل(مِنْ) في قوله ﴿ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ثلاثة أقوال : الاول : أنها زائدة وتقدير الكلام : قل للمؤمنين يغضوا أبصارهم عما لا يحل من النظر , الثاني : أنها مستعملة في مضمّر وتقدير الكلام : يغضوا أبصارهم عما لا يحل من النظر , الثالث : أنها مستعملة في المظهر ; لأنَّ غَضَّ البصر عن الحلال لا يلزم إنما يلزم غَضُّها عن الحرام لذلك دخل حرف التبعية في غَضَّ الابصار : يُنظر : النكت والعيون للماوردي : ٨٩ / ٤ .

٦- يُنظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري : ٢٢٩/٣ , والمزهر في علوم اللغة وانواعها : السيوطي : ٢٧٢/١ .

٧- يُنظر : الاصول في النحو ابن السراج : ١٧٧/١ , واللمع في العربية ابن جني : ٥٢ .

٨- يُنظر : المقتضب للمبرد : ٣٤٠/٢ , ١١٩/٣ , ١٢٢ .

٩- يُنظر : المصدر نفسه : ٣٤٠/٢ , ١١٩/٣ , ١٢٢ .

١٠- يُنظر : الخصائص ابن جني : ٢ / ١٦٠ (الهامش) .

١١- يُنظر : شرح تسهيل الفوائد ابن مالك : ١ / ٣٢٧ , شرح قطر الندى ابن هشام : ١٢٤ .

١٢- لسان العرب مادة (قصر) : ٩٨/٥ .

١٣- معجم لغة الفقهاء محمد رواس قلعجي : ٨٢ .

١٤- يُنظر : كشاف اصلاحات الفنون والعلوم للتهاوني : ١ / ١٧٤ , والتعريفات الفقهية لمحمد البركتي : ٣٣ .

١٥- يُنظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ١ / ١١٥ .

١٦- يُنظر: الكليات للكفوي : ١٥٨ , أما الطرق الثلاثة الباقية فهي : التبيين , والاستتاد والانقلاب , يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها .

- ١٧- يُنظر: الفروق اللغوية لابي هلال العفري : ٢٦ .
- ١٨- يُنظر : شرح الفية ابن مالك للحازمي : ٤٣/٢٣ , ١٠/٥٢ .
- ١٩- يُنظر : الفية ابن مالك لابن العثيمين : ٣٣/ ١٣ .
- ٢٠- يُنظر : الفروق اللغوية : ١٧٩ .
- ٢١- يُنظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمرادي : ١٦٥١/٣ , وشرح التصريح على التوضيح لخالد الازهري: ٧٦٥ / ٢ .
- ٢٢- يُنظر : رسالة الحدود للرماني : ٧٨ .
- ٢٣- يُنظر : الخصائص : ٧٨/٢ .
- ٢٤- يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٥٢ / ٢ .
- ٢٥- يُنظر : كتاب سيبويه : ٥٢/٢ , ١٢٢ .
- ٢٦- يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥٢/٢ .
- ٢٧- يُنظر كتاب سيبويه : ١٢٢/٢ و شرح المفصل لابن يعيش : ٥٢/٢ , وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي : ٣٠٤/٢ .
- ٢٨- ومن هذه المسوغات : وقوع الحال من النكرة اذا سبقت بنفي نحو ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم ﴾ (سورة الحجر : ٤) , أو اعتمدت على وصف نحو ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً ﴾ (سورة الدخان: ٤-٥) إلى غير ذلك يُنظر : تسهيل الفوائد : ٣٣٢/٢ , وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمرادي : ٧٠٤/٢ , وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣٠٣/٢ .
- ٢٩- يُنظر : كتاب سيبويه : ١٢٢/٢ , وشرح تسهيل : ٣٣٢/٢ .
- ٣٠- يُنظر : كتاب سيبويه : ١٢٢/٢ , والخصائص : ٢١٤/١ , وشرح تسهيل : ٣٣٢/٢ .
- ٣١- يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٠/٢ , وشرح تسهيل : ٣٣٣ / ٢ .
- ٣٢- يُنظر : الخصائص : ٢١٤/١ .
- ٣٣- يُنظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : ٢٢٨٠ / ٥ .
- ٣٤- يُنظر : المصدر نفسه : ٢٢٨٠ / ٥ .
- ٣٥- يُنظر : نتائج الفكر للسهيلي : ١٨٤ .
- ٣٦- يُنظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤٢/٢ , والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين ابراهيم بن صالح الخدود : ٤٥٥ .
- ٣٧- الخصائص : ٢٢٦/ ٢ .
- ٣٨- يُنظر: المصدر نفسه : ٢٢٦/ ٢ .
- ٣٩- يُنظر : المصدر نفسه : ٢٢٦/ ٢ .

- ٤٠- يُنظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٦ .
- ٤١- يُنظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٦ .
- ٤٢- يُنظر : شرح المفصل لابن بعيش : ٤ / ٤٣٤ , والشافية في علم التصريف لابن الحاجب : ١٨ .
- ٤٣- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٣٤ , والمصدر نفسه : ١٨ .
- ٤٤- يُنظر : شرح المفصل لابن بعيش : ٤ / ٤٣٥ .
- ٤٥- يُنظر : شرح المفصل لابن بعيش : ٤ / ٣٤ , وشرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ٧٠ .
- ٤٦- يُنظر : جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني : ٣ / ١٦٤ .
- ٤٧- يُنظر : المصدر نفسه : ٣ / ١٦٥ .
- ٤٨- يُنظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ٣ / ٢٩٤ .
- ٤٩- يُنظر : أوضح اعمالك على الفية ابن مالك : ٤ / ٦١ , وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ٣ / ٢٩٤ .
- ٥٠- يُنظر : والمصدر نفسه : ٤ / ٦١ , المصدر نفسه : ٣ / ٢٩٤ .
- ٥١- يُنظر : النحو الوافي عباس حسن : ٤ / ١١٢ .
- ٥٢- يُنظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب لابن حيان الاندلسي : ٥ / ٢٢٣٨ .
- ٥٣- يُنظر : المصدر نفسه : ٥ / ٢٢٣٨ .
- ٥٤- يُنظر : النحو الوافي : ٤ / ١٠٨ .
- ٥٥- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ١٠٨ .
- ٥٦- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ١٠٨ .
- ٥٧- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ١٠٨ .
- ٥٨- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ١٠٨ .
- ٥٩- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ١٠٥ .
- ٦٠- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ١١٥ .
- ٦١- يُنظر : المصدر نفسه : ٤ / ١١٥ .
- ٦٢- يُنظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٠ .
- ٦٣- يُنظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٦٠ .
- ٦٤- يُنظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٥٩ .
- ٦٥- يُنظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٥٩ .
- ٦٦- يُنظر : شرح الكافية الشافية ابن مالك : ٣ / ١٣٥٧ , وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦١ .

- ٦٧- يُنظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٦١/٢ .
- ٦٨- يُنظر : المصدر نفسه : ٢٦١/٢ .
- ٦٩- يُنظر : المصدر نفسه : ٢٥٩/٢ .
- ٧٠- يُنظر : المصدر نفسه : ٢٦١/٢ .
- ٧١- يُنظر : اللمع في العربية : ١١٤ , وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٩٣/٣ .
- ٧٢- يُنظر : الاصول في النحو : ٣٦٥/١ , وشرح الكافية الشافية : ١٣٧٥/٣ , وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١١٤١/٣ .
- ٧٣- يُنظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٥٣/٣ .
- ٧٤- لم ينسب البيت لقائل معين , وقد ورد ذكره في : معاني القرآن للفراء : ١٢٦/١ , وشرح تسهيل ٣٩٩/٢ , ولسان العرب : ٦٥١/١٢ .
- ٧٥- يُنظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة , محمد بن جعفر القزاز القيرواني : ٢٥٨ , ٢٥٩ والانتصاف من الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين محمد محيي الدين عبد الحميد : ٦٣٣/٢-٦٣٤ .
- ٧٦- يُنظر : الانتصاف من الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٦٣٣/٢-٦٣٤ .
- ٧٧- يُنظر : معاني القرآن للفراء : ١٢٦/١ , والانتصاف من الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٦٣٣/٢-٦٣٤ , ولسان العرب : مادة (يوم) : ٦٥١/١٢ .
- ٧٨- يُنظر : الانتصاف من الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٦٣٣/٢-٦٣٤ .
- ٧٩- يُنظر : المصدر نفسه : ٦٣٣/٢-٦٣٤ .
- ٨٠- يُنظر : لسان العرب مادة (يوم) : ٦٥١/١٢ .
- ٨١- ديوان ليبي ١٤٧ .
- ٨٢- يُنظر : لسان العرب مادة (يوم) : ٦٥١/١٢ .
- ٨٣- البيت لعمر بن أبي ربيعة يُنظر : الديوان : ١٠٩ , ويروى البيت فكان نصيري , يُنظر : كتاب سيبويه : ٥٦٦/٣ , والعدد في اللغة لابن سيده : ٥٣ .
- ٨٤- يُنظر : المقتضب : ١٤٨/٢ , والاصول في النحو : ٤٨٦/٣ , والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لابي حيان الاندلسي : ٣٠٦/٩ , وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش : ٦٣٤/٢ .

٨٥- يُنظر : الجمل في النحو , للخليل بن أحمد الفراهيدي : ٢٨٨ , كتاب سيبويه : ٥٦٦/٣ , والاصول في النحو : ٤٧٦/٣ .

٨٦- يُنظر : المقتضب : ١٤٨/٢ , والاصول في النحو : ٤٧٦/٣ و العدد في اللغة : ٥٣ , وشرح التصريح على التوضيح : ٤٥/٢

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب , لابي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) , تحقيق : وشرح ودراسة : رجب عثمان محمد , مراجعة : رمضان عبد التواب , مكتبة الخانجي - القاهرة , ط^١ , ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الاصول في النحو , لابي بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) , تحقيق : عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة , لبنان - بيروت, د.ت .
- ألفية ابن مالك , محمد بن عبد الله , ابن مالك الطائي الجباني (ت ٦٧٢ هـ) , دار التعاون , د.ت .
- الانتصاف من الانصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد المطبوع على هامش الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين , لابي بركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) , المكتبة العصرية ط^١ , (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م)
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , لابي محمد جمال الدين بن هشام (ت ٦٧١ هـ) , تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي , دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع , د . ت .
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل , لابي حيان الاندلسي , تحقيق : الدكتور حسن هنداي , دار القلم, دمشق , دار كنوز أشبيليا , ط^١ , د.ت .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد , محمد بن عبد الله , ابن مالك الطائي الجباني تحقيق : محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر , ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- التعريفات الفقهية , محمد عميم الإحسان المجددي البركتي (ت ١٩٧٥ م) , دار الكتب العلمية , ط^١ , ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- التلخيص في معرفة أسماء الاشياء , لابي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥ هـ) , عني بتحقيقه : الدكتور عزة حسن , دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق , ط^٢ ١٩٩٦ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد , لمحمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المصري , المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) , دراسة وتحقيق : الاستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين , دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ط^١ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق : محمد عوض مرعب , دار إحياء التراث العربي - بيروت , ط^١ , ٢٠٠١ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين بن علي المرادي المصري (ت ٧٤٩ هـ) , شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان , دار الفكر العربي , ط^١ , ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .
- جامع الدروس العربية , لمصطفى الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ) , المكتبة العصرية , بيروت , ط^{٢٨} , ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الجمل في النحو , للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة , ط^٥ , ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الخصائص , لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) , الهيئة المصرية العامة للكتاب , ط^٤ . د. ت .
- ديوان الاعشى , دار صادر , بيروت - لبنان , ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة , شرحه وضبطه وقدم اليه , علي العسيلي مؤسسة الاعلمي للمطبوعات , بيروت لبنان , ط^١ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة - دار صادر - بيروت , د. ت .
- رسالة الحدود , علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق : ابراهيم السامرائي , دار الفكر , عمان , د. ت .
- الشافية في علم التصريف , لأبي عمرو جمال الدين بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) , تحقيق : حسن احمد عثمان , المكتبة المكية , ط^١ , ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , لابن عقيل , عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الحمдاني المصري (ت ٧٦٩ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , دار التراث , القاهرة , ط^٢ , ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح ألفية ابن مالك , محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١ هـ) موقع الشبكة الاسلامية . د. ت .
- شرح تسهيل , لجمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجباني , تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون , هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان , ط^١ , ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح , للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت , لبنان , ط^١ , ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الانشر أبادي (ت ٦٨٦ هـ) , تحقيق : محمد الزفزاف وأخرون , دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى , عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ط^١ ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- شرح الكافية الشافية , لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني , تحقيق : عبد المنعم احمد هريدي , جامعة ام القرى , مكة المكرمة ط^١ , د.ت .
- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) , قدم له الدكتور أميل بديع يعقوب , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان , ط^١ , ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلاهما , لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) , محمد علي بيضون , ط^١ , ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك , ابراهيم بن صالح الخدود , الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة , ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- العدد في اللغة لابي الحسن بن سيدة (ت ٤٥٨ هـ) , تحقيق : عبد الله بن الحسين الناصر و عدنان بن محمد الظاهر , ط^١ , ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- الفروق اللغوية , لابي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري , تحقيق : الشيخ بيت الله بيئات , مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين ب (قم) , ط^١ , ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- كتاب سيبويه , عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي القاهرة , ط^٣ , ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم , محمد بن علي التهاوني (ت ١١٥٨ هـ) , تقديم وإشراف ومراجعة الدكتور رفيق العجم , تحقيق : الدكتور علي دحروج , مكتبة لبنان ناشرون - بيروت , ط^١ , ١٩٩٦ م .
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل لابي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) , دار الكتاب العربي - بيروت , ط^٣ , ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الكليات , لابي البقاء ايوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري , مؤسسة الرسالة , بيروت . د . ت .
- لسان العرب , محمد بن مكرم بن علي بن منظور الانصاري (ت ٧١١ هـ) دار صادر بيروت , ط^٣ , ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

- اللمع في العربية ، لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية الكويت . د.ت .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت ٤١٢ هـ) ، حققه وقدم له ووضع فهرسه الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي ، دار العروبة الكويت ، د.ت .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط^١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- معاني القرآن ، لابي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : احمد يوسف النجاتي وآخرين ، دار المصرية للتأليف والترجمة مصر ، ط^١ ، د.ت .
- معجم لفة الفقهاء ، محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي ، دار النفائس ، ط^٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتاب - بيروت د.ت .
- نتائج الفكر في النحو ، لابي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط^١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- النحو الوافي ، عباس حسن (ت ١٣٩٨ م) ،دار المعارف ط^{١٥} ، د.ت .
- النكت والعيون ، لابي الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠ هـ) ، تحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنات ، د.ت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع جلال الدين السيوطي تحقيق : عبد الحميد الهنداوي ، المكتبة التوفيقية - مصر د.ت .